فيجوز حذفها باطراد اجماعا في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف
في نحو ومن اياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من ان
تراه ويجوز حذف صلة الحرف ان بقي معمولها نحو اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان
وبقي معمولها فلا كما في التسهيل قوله كل حرف الخ اعترض هذا
الضابط بشموله همزة التسوية واجيب بان المؤول بالمصدر
ما بعدها لا هو معها او يدعى عدها من الموصولات الحرفية
وفي كل من الجوابين نظر وان اقرها البعض وغيره اما الاول
فلان المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية انفسها مع ما بعدها
لتصريحهم بان ان مثلا في السبك والمسبوك ما بعدها واما
الثاني فتلاعب بارد والاقرب ان فيه حذفا والتقدير
كل حرف مصدري هذا ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية
وهو ايضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح
عن الرضي انه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول
بمجيئها مصدرية قوله اول اي بالقوة والصلاحية وان لم
يؤول بالفعل قوله مع صلته اي مع ما اتصل به فالمراد الصلة
اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول
ففي التعريف دور افاده اللقاني قوله ستة الراجح خمسة
باسقاط الذي واما خضتم كالذي خاضوا فاجيب عنه
بانه يحتمل ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او
ان الاصل كالخوض الذي خاضوه بحذف الموصوف والعائد
او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فافرد اولا باعتبار لفظ
الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول

بانها

كان

في بعض النسخ معربها

بانها تكون موصولا حرفيا باقترانها بال لانها بجميع اقسامها من
خواص الاسم واقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع
الاشكال بمنع انها بجميع اقسامها من خواص الاسم بدليل ان
ال الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها ال في الذي
فتامل قوله ان اي المشددة وانما توصل بمعمولها وتؤول
بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا
او بالكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة
منها قوله وان اي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف
ماضيا خلافا لابن طاهر في دعواه ان الموصولة بالماضي غير
الموصولة بالمضارع مستدلا بانها لو كانت الناصبة لحكم على
موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا
قائل به واجاب ابن هشام بان الحكم على موضع الماضي بالجزم
بعد ان الشرطية لانها اثرت في معناه القلب الى الاستقبال
فاثرت الجزم في محله بخلاف ان المصدرية او مضارعا او امرا
على قول سيبويه في هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر
في قولهم كتبت اليه بان قم لان حروف الجر ولو زائدة لا يدخل الا
على الاسم او مؤول به وقال ابو حيان لا يقوى عندي وصلها
لامرين احدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر
المطلوب والثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبني ان قم ولا
يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز واجاب ابن هشام
عن الثاني بان عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق
الاعجاب ونحوه بالانشا وكان ينبغي له ان لا يسلم مصدرية
كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام

بالامر صح

Copyright King Saud University